تحليل جغرافي لخصائص التركيب الاقتصادي في دولة قطر للمدة١٩٩٧-٢٠١٠

د. عبد العالي حبيب حسين

كلية الآداب - جامعة ذي قار

abstract

The study of economic structure of the population aims to identify the size of the labor force and active and non-active population; as well as the distribution of the population on the economic activities and various professions. Therefore, the study aims, through scientific analysis, to find out the patterns of economic structure in the State of Qatar and to become acquainted with the real nature and rate of growth of manpower of both natives and comers, as well as the rate of native labor participation in the labor market compared to that of comers. It also aims to identify the size of unemployment rates.

The study also aims to identify the proportion of the contribution of native and comer women in the labor market as distributed by economic activity and profession practiced, and finally grasping the main features of the workforce in its both aspects of nationals and foreigners and the differences between them in the social, economic and demographic fields.

This study starts from the premise that the distribution of the workforce on the level of economic activity and the profession is different. This is reflected clearly when touching on nationality of the women labor (native or foreigner), and the social and demographic characteristics of the workforce has contributed actively in the process of distribution by economic activity and occupation.

The study relied on geographic analytical method to stand on the characteristics of the economic structure, whereas the spatial limits of the study were restricted to Qatar. As for the time space of the study, it depended on census data for the year 2010 and in the case of necessity, it was taken to back to previous censuses.

المستخلص

تهدف دراسة التركيب الاقتصادي للسكان إلى التعرف على حجم القوى العاملة والسكان الفاعلين وغير الفاعلين ، وكذلك معرفة توزيع السكان على الأنشطة الاقتصادية والمهن المختلفة. لذا فأن الدراسة تهدف من خلال التحليل العلمي إلى الكشف عن أنماط التركيب الاقتصادي في دولة قطر ، والإحاطة بواقع القوى العاملة المواطنة والوافدة ومعدل نموها ونسبة مشاركة العمالة المواطنة في سوق العمل مقارنة بالعمالة الوافدة ، فضلا عن التعرف على حجم البطالة ومعدلاتها ، كما تهدف الدراسة إلى الوقوف على نسبة مساهمة المرأة المواطنة والوافدة في سوق العمل وتوزيعها بحسب النشاط الاقتصادي والمهنة التي تمارسها. وأخيرا الوقوف على السمات الرئيسة للقوى العاملة المواطنة والوافدة وما هي الفروق بينهما في السمات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية .

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن توزيع القوى العاملة على مستوى النشاط الاقتصادي والمهنة يتسم بالتباين وتتجلى هذه الصورة بوضوح عند التطرق إلى جنسية العاملة (مواطنة وافدة) . وأن السمات والديموغرافية والاجتماعية للعاملة قد ساهمت بصورة فاعلة في عملية توزيعها بحسب النشاط الاقتصادي والمهنة . وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الجغرافي التحليلي في الوقوف على خصائص التركيب الاقتصادي ، فيما تمثلت الحدود المكانية للدراسة بدولة قطر أما الحدود الزمانية لها كانت للمدة ١٩٩٧–٢٠١٠ .

التركيب الاقتصادي

تعد دراسة التركيب الاقتصادي من العناصر الهامة في دراسة تركيب السكان فيمكن من خلالها تحديد ملامح النشاط الاقتصادي وأهمية عناصره وارتباطها بظروف البيئة الجغرافية ، كذلك يمكن الوقوف على نسبة العمالة وحجمها وأهميتها وخصائصها المتعددة ومعرفة معدلات التعطل وتوزيعها حسب العمر والنوع والمهنة[١] . ويعد التركيب الاقتصادي للمجتمع أساس لازم لوضع خطط المستقبل سواء في مشروعات التنمية الاقتصادية أو في مجالات الخدمات العامة ، ولمعرفة هذا التركيب يتطلب الأمر معرفة السكان ذوي النشاط الاقتصادي ، وهم الأفراد الذين يشتركون في تقديم العمل لإنتاج السلع والخدمات ويشمل القادرين على العمل والباحثين عنه خلال فترة زمنية معينة[٢].

يعتمد الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعب أو الجماعة إلى حد كبير على عدد العاملين ومؤهلاتهم وانتظام أعمالهم ومقدار الدخل الذي يحصلون عليه ، كما أن البيانات المتعلقة بذلك كحجم القوى العاملة وتركيبها تساعد على تحقيق الاستثمار الأمثل للسكان[٣] لذا فأن اغلب دول العالم تهتم بالقوى العاملة لكونها الركيزة ومحور الاقتصاد الوطني ، ولها علاقة وثيقة ومباشرة بعمليات الإنتاج .

تعاني دولة قطر شأنها شأن باقي دول الخليج العربي الأخرى من مشكلة صغر الحجم السكاني وافتقارها إلى الخبرات والكفاءات والمؤهلات الضرورية لبرامج النمو الاقتصادي والاجتماعي ، لذا فأنها اتجهت لسد هذه الثغرة الناتجة عن الفوارق بين العرض من العمالة المحلية ، والطلب عليها كماً وكيفاً ، إلى استقدام العمالة من خارج المنطقة على نطاق واسع ، الأمر الذي ترتب عليه هجرة تعد من اكبر واخطر هجرات العمل في التاريخ المعاصر[٤] . مما يعكس الدور السلبي للمواطن القطري في الإنتاج مقارنة بالوافد .

تهدف الدراسة من خلال التحليل العلمي إلى الكشف عن أنماط التركيب الاقتصادي في دولة قطر ، والإحاطة بواقع القوى العاملة المواطنة والوافدة ومعدل نموها ونسبة مشاركة العمالة المواطنة في سوق العمل مقارنة بالعمالة الوافدة ، فضلاً على التعرف على حجم البطالة ومعدلاتها ، كما تهدف الدراسة إلى معرفة نسبة مساهمة المرأة المواطنة والوافدة في سوق العمل وتوزيعها بحسب النشاط الاقتصادي والمهنة التي تمارسها . وأخيراً الوقوف على السمات الرئيسة للقوى العاملة المواطنة والوافدة وما هي الفروق بينهما في السمات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية .

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن توزيع القوى العاملة على مستوى النشاط الاقتصادي والمهنة يتسم بالتباين وتتجلى هذه الصورة بوضوح عند التطرق إلى جنسية العمالة (مواطنة وافدة) .

وأن السمات الديموغرافية والاجتماعية للعمالة ساهمت بصورة فاعلة في عملية توزيعها بحسب النشاط والمهنة . وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الجغرافي التحليلي في الوقوف على خصائص التركيب الاقتصادي ، فيما تمثلت الحدود المكانية للدراسة بدولة قطر أما الحدود الزمانية لها كانت للمدة ١٩٩٧-٢٠١٠ .

أولاً : حجم قوة العمل ونموها

شهدت قوة العمل في قطر نمواً سريعاً مواكبا للنمو السكاني والازدهار الاقتصادي الذي بدأ منذ النصف الثاني من القرن العشرين ، والذي يمثل فترة تدفق النفط واستثمار عوائده في التنمية الاقتصادية والعمرانية للبلاد ، وقد كان عدد السكان قبل ذلك قليلاً ، وحجم قوة العمل محدود وتمارس عدداً محدوداً من المهن التقليدية التي تشمل الغوص وصيد الأسماك ، وأعمال التجارة البسيطة[٥] . مما حدا بالدولة إلى تبني برامج تنموية طموحة ومطردة كانت الأولوية فيها لمشاريع البنية الأساسية (Infrastructure) والصناعية الأمر الذي زاد من حده الضغط على طلب العمالة بمختلف مستوياتها، وبالتالي المباشرة باستقدام أعداد متزايدة من العمالة الوافدة من الخارج[٦] .

ويلاحظ من الجدول (١) أن حجم قوة العمل في قطر عام ١٩٨٦ بلغت (٢٠٠٢٣٨) عاملاً شكلت نسبة ٥٤.٢ % من جملة السكان . ويبدو أن هذه النسبة قد انخفضت بشكل طفيف عام ١٩٩٧ حيث شكلت ٥٣.٦ % مالبثت أن عادت إلى الارتفاع حيث شكلت عام ٢٠٠٤ نسبة ٥٨.٨ % . واستمرت نسبة مساهمة القوى العاملة بالزيادة حيث سجلت نسبة مرتفعة في عام ٢٠١٠ حيث بلغت ٧٤.٧% من إجمالي السكان .

جدول (١)

نسبة قوة العمل إلى إجمالي السكان للمدة (١٩٨٦-٢٠١٠)

السنة	عدد العاملين	عدد السكان	نسبة العاملين من جملة السكان
١٩٨٦	٢٠٠٢٣٨	٣٦٩٠٧٩	٥٤.٢
١٩٩٧	٢٨٠١٢٢	٥٢٢٠٢٣	٥٣.٦
٢٠٠٤	٤٣٧٥٦١	٧٤٤٠٢٩	٥٨.٨
٢٠١٠	١٢٧٠١٨٣	١٦٩٩٤٣٥	٧٤.٧

المصدر : تعددات السكان والمساكن لدولة قطر للأعوام (١٩٨٦، ١٩٩٧، ٢٠٠٤، ٢٠١٠)، جداول متفرقة

ويلاحظ مما تقدم استمرار زيادة القوى العاملة (المواطنة والوافدة) . كأرقام مطلقة إلا أنها تختلف بمعدلات نموها وتعكس معطيات جدول (٢) هذه الحقيقة حيث يتضح من خلال بيانات الجدول انه

على الرغم من زيادة العمالة المواطنة من (٣٦٢٧٥) عاملاً عام ١٩٩٧ إلى (٥٢٨٩٥) عاملاً عام ٢٠٠٤ ثم إلى (٧١٠٧٦) عاملاً عام ٢٠١٠ ، إلا أن معدل نموها السنوي لم يرتفع كذلك بل انه انخفض مقارنة بالعمالة الوافدة فقد سجل معدلا بلغ ٥.٥% للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٤ و ٥% للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٠ . في حين أن العمالة الوافدة قد ازدادت بصورة كبيرة لتسجل معدل نمو سنوي كبير بلغ ٢٠.٥ % للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٠ مقارنة بالمدة ١٩٩٧-٢٠٠٤ التي بلغ فيها المعدل ٧% .

جدول (٢)

معدل النمو السنوي للقوى العاملة بحسب الجنسية للمدة (١٩٩٧-٢٠١٠)

السنة	قطري		غير قطري		المجموع	
	عدد القوى العاملة	معدل النمو	عدد القوى العاملة	معدل النمو	عدد القوى العاملة	معدل النمو
١٩٩٧	٣٦٢٧٥		٢٤٣٨٤٧		٢٨٠١٢٢	
٢٠٠٤	٥٢٨٩٥	٥.٥	٣٩١٢٣٨	٧	٤٤٤١٣٣	٦.٦
٢٠١٠	٧١٠٧٦	٥	١١٩٩١٠٧	٢٠.٥	١٢٧٠١٨٣	١٩.٤

المصدر : التعداد العام للسكان والمساكن لدولة قطر للأعوام(١٩٩٧ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠١٠) ، جداول متفرقة.

***التعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٤ يشمل المتعطلين عن العمل والبالغ عددهم(٦٥٧٢)**

وشهد كذلك إسهام القوى العاملة الوطنية انخفاضا ملحوظا بالنسبة إلى إجمالي القوى ، فعند متابعة معطيات الجدول (٣) وشكل (١) يتضح أنها كانت تمثل ١٢.٩ % من إجمالي القوى العاملة عام ١٩٩٧ ثم تقلصت لتشكل نسبة ١١.٩% عام ٢٠٠٤ ، فيم شكلت نسبة ٥.٦ % عام ٢٠١٠ من إجمالي القوى العاملة . وبالمقابل يحدث العكس تماما إذ أن العمالة غير القطرية قد اتسمت بالزيادة المستمرة فبعد أن شكلت نسبة ٨٧.١% من إجمالي قوة العمل لعام ١٩٩٧ نراها قد ارتفعت لتسجل نسبة ٨٨.١% لعام ٢٠٠٤ ثم تستمر بالزيادة لتسجل نسبة ٩٤.٤% لعام ٢٠١٠ من إجمالي قوة العمل .

جدول (٣)
التوزيع العددي والنسبي لقوة العمل بحسب الجنسية والنوع للمدة (١٩٩٧-٢٠١٠)

الجنسية	١٩٩٧			٢٠٠٤			٢٠١٠		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
قطري	٢٧٥٧٣	٨٧٠٢	٣٦٢٧٥	٣٦٨٦١	١٦٠٣٤	٥٢٨٩٥	٤٦١٦٨	٢٤٩٠٨	٧١٠٧٦
%	٩.٨	٣.١	١٢.٩	٨.٣	٣.٦	١١.٩	٣.٧	١.٩	٥.٦
غير قطري	٢١٤٨١٢	٢٩٠٣٥	٢٤٣٨٤٧	٣٤٠٢٠٧	٥١٠٣١	٣٩١٢٣٨	١٠٧٠٩٧٣	١٢٨١٣٤	١١٩٩١٠٧
%	٧٦.٧	١٠.٤	٨٧.١	٧٦.٦	١١.٥	٨٨.١	٨٤.٣	١٠.١	٩٤.٤
المجموع	٢٤٢٣٨٥	٣٧٧٣٧	٢٨٠١٢٢	٣٧٧٠٦٨	٦٧٠٦٥	٤٤٤١٣٣	١١١٧١٤١	١٥٣٠٤٢	١٢٧٠١٨٣
%	٨٦.٥	١٣.٥	١٠٠.٠	٨٤.٩	١٥.١	١٠٠.٠	٨٨.٠	١٢.٠	١٠٠.٠

المصدر : التعداد العام للسكان والمساكن لدولة قطر للأعوام(١٩٩٧ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠١٠) ، جداول متفرقة .
***التعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٤ يشمل المتعطلين عن العمل والبالغ عددهم(٦٥٨٢).**

شكل (١)
قوة العمل بحسب الجنسية والنوع للمدة (١٩٩٧-٢٠١٠)

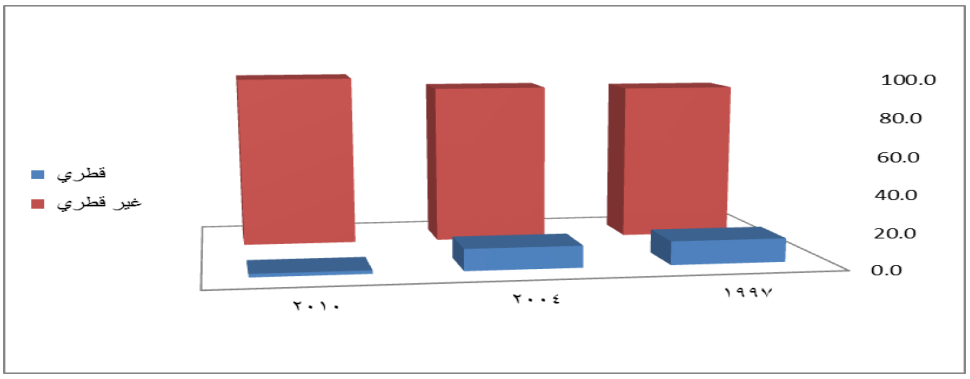

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (٣)

وقد يكون لصغر القاعدة الديموغرافية وانخفاض معدل المشاركة للمواطنين في قوة العمل وانخفاض مستويات المهارة بينهم هذا من ناحية ، أما من الناحية الأخرى فقد ساهم عامل آخر في استقدام العمالة غير القطرية وزيادتها ، وهو تفضيل قطاع كبير من المواطنين العمل في الخدمات الحكومية ، التي كانوا يتقاضون فيها رواتب عالية لا تتكافأ مع نوعية العمل الذي يقومون به ، مما أوجد قناعة لديهم بعدم الحاجة إلى التدريب والتعلم لاكتساب مهارات جديدة من اجل القيام بأعمال أكثر إنتاجية[٧]. ويمكن إضافة معوقات أخرى تؤدي إلى انخفاض معدلات مشاركة المواطنين في قوة العمل منها اجتماعية وثقافية واقتصادية . كانخفاض مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية بسبب

النظرة التقليدية المحافظة اتجاه الفئة النسويه، فضلاً عن نفور المواطنين من العمل اليدوي والجسماني لدوافع تتعلق بالوضع الاجتماعي ولتسارع عمليات التعليم ، وكذلك وجود فئة كبيرة من مواطني قطر ليسوا في حاجة إلى العمل وهم طبقة الملاك وذوي الريع وأصحاب الدخول المرتفعة[٨].

وعلى مستوى النوع نجد أن مشاركة المرأة بقوة العمل تكاد تكون منخفضة مقارنة بالذكور فقد سجلت نسبة ١٢% مقابل نسبة ٨٨% للذكور عام ٢٠١٠ وهي نسبة انخفضت مقارنة بالسنوات السابقة . وقد تميزت مشاركة المرأة القطرية العاملة بالبساطة مقارنة بالمرأة غير القطرية حيث بلغت ١.٩% و ١٠.١% على التوالي من إجمالي قوة العمل لعام ٢٠١٠ . وتعد هذه النسبة منخفضة مقارنة ببعض الدول الخليجية كالكويت التي بلغت فيها النسبة ٢٤% والبحرين التي بلغت فيها النسبة ٢٢ %[٩] .

إلا أن الاتجاه العام لنسبة مشاركة نسبة الإناث المواطنات من جملة قوة العمل الوطنية قد تميزت بالارتفاع التدريجي والواضح . فبعد أن كانت تمثل ٢٤ % عام ١٩٩٧ ازدادت إلى ٣٠.٣ % عام ٢٠٠٤ ثم إلى ٣٥ % عام ٢٠١٠ من إجمالي قوة العمل الوطنية وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمشاركة المرأة غير القطرية حيث بلغت مشاركتها في قوة العمل الوافدة نحو ١٠.٧ % عام ٢٠١٠[١٠] . ويمكن إيعاز ذلك إلى الإجراءات والسياسات التي اتخذتها حكومة قطر كتطوير البرامج التعليمية بما يتفق واحتياجات السوق ، فضلا عن فتح فرص عمل جديدة للمرأة مما أدى إلى ارتفاع نسبة مشاركتها بصورة واضحة .

ثانياً : الحالة العملية ونسب البطالة

وتشمل الحالة العملية الأفراد الداخلون في قوة العمل ، وهم جميع الأفراد الذين يسهمون فعلاً بمجهودهم الجسماني أو العقلي في أي عمل يتصل بإنتاج السلع أو الخدمات ، كما تشمل المتعطلين وهم القادرين على دخول سوق العمل ولكنهم لا يجدون العمل رغم رغبتهم فيه وبحثهم عنه[١١] . ومن النتائج المهمة في دراسة الحالة العملية تحديد خصائص هيكل العمالة وحساب معدلات التعطل سواء على مستوى أقاليم الدولة أو بين الدول وهذه يمكن أن تكون مؤشراً مهماً لكثير من الملامح الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في المجتمع مثل الحالة التعليمية والتركيب العمري والنوعي وغير ذلك[١٢].

يتضح من خلال متابعة بيانات جدول (٤) أن قوة العمل مثلت ٨٦.٩ % من إجمالي السكان (١٥ سنة فأكثر) في عام ٢٠١٠ وذلك بزيادة واضحة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٤ حيث سجلت نسبة ٧٦.٨ % . أما بالنسبة للمواطنين فتظهر بيانات الجدول أن نسبة قوة العمل قد ارتفعت من

٤٦.٧ % عام ٢٠٠٤ إلى ٤٩.٦ % عام ٢٠١٠ من إجمالي السكان المواطنين ١٥ سنة فلأكثر . واتسمت مشاركة القوى العاملة بحسب النوع بالارتفاع حيث يلاحظ أن مشاركة الإناث المواطنات قد اتسمت بالارتفاع أيضا حيث ارتفعت من ١٤.١% عام ٢٠٠٤ إلى ١٧.٤% عام ٢٠١٠ ، وبالمقابل فان مشاركة الذكور المواطنين قد انخفضت انخفاضا بسيطاً إذ انخفضت من ٣٢.٦% عام ٢٠٠٤ إلى ٣٢.٢% من إجمالي السكان المواطنين ١٥ سنة فأكثر لعام ٢٠١٠ . ويظهر أن مشاركة القوى العاملة الوافدة أعلى بكثير من قوة العمل الوطنية ، وهذه نتيجة طبيعية لأن الوافدون جاءوا اغلبهم للعمل ، خاصة إذا ما علمنا أن الدولة تتصف بقلة سكانها وانخفاض مساهمة السكان في القوة العاملة وعزوف الكثير من القطريين عن ممارسة الكثير من الأعمال ، مما فتح المجال أمام العمالة الوافدة. فنراها قد ارتفعت من ٨٣.٨% عام ٢٠٠٤ إلى ٩١% من إجمالي السكان الوافدون ١٥ سنة فأكثر لعام ٢٠١٠ . وعلاوة على ذلك ارتفعت نسبة مشاركة الذكور غير القطريين في قوة العمل من ٧٣.١% عام ٢٠٠٤ إلى ٨١.٣% من إجمالي السكان غير القطريين ١٥سنة فأكثر لعام ٢٠١٠ . إلا أن نسبة مشاركة المرأة غير القطرية في قوة العمل قد اتسمت بالانخفاض إذ انخفضت من ١٠.٧% عام ٢٠٠٤ إلى ٩.٧% من إجمالي السكان غير القطريين ١٥سنة فأكثر لعام ٢٠١٠ . وقد يكون لتنامي الوعي لدى المرأة القطرية والارتقاء بالواقع التعليمي وفتح المجال من قبل الدولة لتفعيل الدور الذي تقوم به المرأة ساهم بصورة فعالة في تنامي مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل مقابل انخفاض مشاركة المرأة غير القطرية وتقريبا قد تكون مقتصرة أعمالها على بعض الأمور الخدمية وغيرها.

جدول (٤)

التوزيع النسبي للسكان ١٥ سنة فأكثر حسب العلاقة بقوة العمل والجنس والجنسية للمدة ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٠

العلاقة بقوة العمل	قطري			غير قطري			المجموع		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
2004									
داخل قوة العمل	٣٢.٦	١٤.١	٤٦.٧	٧٣.١	١٠.٧	٨٣.٨	٦٥.٥	١١.٣	٧٦.٨
خارج قوة العمل									
طالب متفرغ	١٠.٢	١٢.٣	٢٢.٥	٢.٩	٢.٦	٥.٦	٤.٣	٤.٤	٨.٧
متفرغة لأغراض المنزل		٢٢.٦	٢٢.٦		٩.٦	٩.٦		١٢.١	١٢.١
متقاعد	٢.٠	٠.٦	٢.٦	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٤	٠.١	٠.٥
عاجز	٠.٥	٠.٦	١.١	٠.١	٠.٠	٠.١	٠.١	٠.١	٠.٣
لا يبحث عن عمل	٣.٦	٠.٩	٤.٥	٠.٦	٠.٤	٠.٩	١.٢	٠.٥	١.٦
أخرى									
المجموع	٤٨.٩	٥١.١	١٠٠.٠	٧٦.٧	٢٣.٣	١٠٠.٠	٧١.٥	٢٨.٥	١٠٠.٠
2010									
داخل قوة العمل	٣٢.٢	١٧.٤	٤٩.٦	٨١.٣	٩.٧	٩١.٠	٧٦.٥	١٠.٥	٨٦.٩
خارج قوة العمل									
طالب متفرغ	١٠.٣	١٠.٧	٢١.٠	١.٥	١.٤	٢.٨	٢.٣	٢.٣	٤.٦
متفرغة لأغراض المنزل		١٨.٦	١٨.٦		٥.٧	٥.٧		٧.٠	٧.٠
متقاعد	٤.٠	١.٨	٥.٨				٠.٤	٠.٢	٠.٦
عاجز	١.٧	٠.٩	٢.٦	٠.٠	٠.٠	٠.١	٠.٢	٠.١	٠.٣
لا يبحث عن عمل	١.١	١.٢	٢.٣	٠.١	٠.١	٠.٢	٠.٢	٠.٢	٠.٤
أخرى	٠.١	٠.٠	٠.١	٠.١	٠.١	٠.٢	٠.١	٠.٠	٠.٢
المجموع	٤٩.٤	٥٠.٦	١٠٠.٠	٨٣.٠	١٧.٠	١٠٠.٠	٧٩.٧	٢٠.٣	١٠٠.٠

المصدر : الباحث بالاعتماد على ملحق (١) .

أما بالنسبة للسكان خارج قوة العمل فمنهم الطلاب وربات المنازل والمتقاعدون والعاجزون وغيرهم . فيتضح من الجدول السابق أن اغلبهم طلاب وربات منازل وقد انخفضت نسبة الطلاب من ٨.٧% عام ٢٠٠٤ إلى ٤.٦% عام ٢٠١٠ . أما بالنسبة لربات المنازل فيتضح انخفاض نسبتهن من ١٢.١% عام ٢٠٠٤ إلى ٧% عام ٢٠١٠ من جملة السكان ١٥ سنة فأكثر . وصاحب هذا الانخفاض انخفاضاً مماثلا بين القطريات من ٢٢.٦% عام ٢٠٠٤ إلى ١٨.٦% عام ٢٠١٠ من إجمالي السكان المواطنين ١٥ سنة فأكثر . وقد يكون للانفتاح الذي أصاب الدولة والرغبة في تفعيل دور المرأة وسعي المرأة للمساهمة بالكثير من الأعمال والمهن إلى جانب الرجل ، كلها عوامل ساهمت لزيادة مساهمة المرأة المواطنة في سوق العمل وقلة مكوثها في البيت بدون عمل .

ويلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة العاجزين والمتقاعدين وخاصة بالنسبة للمواطنين سواء للذكور أو للإناث . وقد يكون ازدياد فئة المتقاعدين نمواً ووصول أعداد كبيرة من المواطنين إلى التقاعد السبب في ذلك .

نسبة المشتغلين والمتعطلين عن العمل

توضح بيانات جدول(٥) بان المشتغلون يمثلون نحو ٩٩.٥% من إجمالي السكان النشيطين اقتصاديا عام ٢٠١٠ ، وترتفع النسبة للعمالة الوافدة لتصل إلى(٩٩.٨%) مقارنة بالعمالة القطرية (٩٥.٩%) . وامتازت نسبة المتعطلين عن العمل بالانخفاض الواضح إذ بلغت ٠.٥% عام ٢٠١٠ . وترتفع نسبة المتعطلين عن العمل لدى المواطنين حيث سجلت نسبة ٤.١% مقابل ٠.٢% للوافدين لنفس العام . ومن اللافت للنظر أن نسبة المتعطلات عن العمل المواطنات ترتفع عن نظيرتها لدى الوافدات حيث سجلت ٨.١% ، ١.٦% على التوالي من إجمالي الإناث النشطات اقتصاديا .

جدول (٥)

النشطون اقتصاديا (مشتغلون وعاطلون) بحسب الجنسية والنوع لعام ٢٠١٠

الجنسية	النوع	مشتغلون	%	عاطلون	%	المجموع
قطري	ذكور	٤٦١٦٨	٩٨.٣	٨١١	١.٧	٤٦٩٧٩
	إناث	٢٤٩٠٨	٩١.٩	٢٢٠٠	٨.١	٢٧١٠٨
	المجموع	٧١٠٧٦	٩٥.٩	٣٠١١	٤.١	٧٤٠٨٧
غير قطري	ذكور	١٠٧٠٩٧٣	٩٩.٩	٧٢٤	٠.١	١٠٧١٦٩٧
	إناث	١٢٨١٣٤	٩٨.٤	٢٠٥٣	١.٦	١٣٠١٨٧
	المجموع	١١٩٩١٠٧	٩٩.٨	٢٧٧٧	٠.٢	١٢٠١٨٨٤
إجمالي	ذكور	١١١٧١٤١	٩٩.٩	١٥٣٥	٠.١	١١١٨٦٧٦
	إناث	١٥٣٠٤٢	٩٧.٣	٤٢٥٣	٢.٧	١٥٧٢٩٥
	المجموع	١٢٧٠١٨٣	٩٩.٥	٥٧٨٨	٠.٥	١٢٧٥٩٧١

المصدر : بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لدولة قطر ٢٠١٠ ، جداول متفرقة .

وكل هذه الملاحظات تسجل خللا في مقدار اعتماد الدولة على العمالة الوافدة فبالرغم من انخفاض نسبة المتعطلين المواطنين نوعا ما إلا أنها مقارنة بالوافدين تعد مرتفعة وحتى بالنسبة للإناث ومشاركتهن . مما يستدعي وقفة جادة لجعل العمالة الوطنية تلعب دوراً رائدا في المشاركة بالأدوار الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وذلك من خلال الارتقاء بالقدرة التنافسية للعامل المواطن مقارنة بالوافد ، وهذا لا يتم إلا من خلال التدريب واكتساب الخبرات وعدم العزوف عن

الكثير من الأعمال . ويمكن القول أن أسباب ظاهرة البطالة عند المواطنين تكمن في جملة من العوامل .

١. العامل الديموغرافي وعجز سوق العمل: ويتمثل هذا العامل بعجز سوق العمل عن استيعاب قوة العمل القطرية حيث ضاقت القطاعات الحكومية بالمواطنين الذين تكدسوا في القطاعات والمؤسسات الحكومية بصرف النظر عن الحاجة إليهم وأدى تراكمهم إلى تفاقم ظاهرة التضخم الوظيفي وتفشي البطالة المقنعة نتيجة لسياسات التوظيف الاجتماعي التي انتهجتها الحكومة القطرية منذ مطلع السبعينات (١٣) .

٢. مخرجات النظام التعليمي : من الواضح أن سياسة التعليم في قطر عبر السنوات الطويلة قد نجحت في خلق قفزة نوعية في المجتمع القطري من خلال زيادة أعداد المتعلمين وزيادة إمكاناتهم وقدراتهم الخاصة . إلا أن عدم التنسيق بين الهيكل التعليمي والهيكل الوظيفي بحيث يمكن لمخرجات النظام التعليمي أن تقدم العدد الكافي من كل مستوى تعليمي لسد احتياجات المجتمع في عملية تطويره الاقتصادي والاجتماعي ، قد ساهم في تزايد أعداد مخرجات النظام التعليمي التي لا تتوافق قدراتها وتخصصاتها مع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل .

٣. سياسة التوظيف في القطاع الحكومي : حيث اتضح أن المواطن القطري يفضل العمل في الخدمات الحكومية التي كان يتقاضى فيها رواتب عالية وحوافز لا تتكافأ مع نوعية العمل الذي كان يقوم فيه ، مما أوجد أفضلية القطاع الحكومي لدى المواطنين على حساب القطاع المختلط الذي يبتعدون عنه .

٤. العوامل الاجتماعية والثقافية : لا شك أن التحليل الاجتماعي لنسق القيم السائدة في المجتمع من حيث تأثيره على ظاهرة البطالة بصفة عامة يؤكد العلاقة المباشرة القائمة بينهما ، إذ أن مدى الإقبال على الاشتغال بأعمال معينة مقابل الأحجام عن امتهان أخرى يشارك في تحديده متغيرات اجتماعية عديدة من بينها نسق القيم ، فالعمل اليدوي أو الحرفي مثلا والنظرة إليه بصورة ايجابية أو سلبية ورؤية الآخرين له وتقييم الفرد لذاته إذ التحق بهذا النمط من الأعمال كلها مسائل ترتبط بالنسق ألقيمي السائد ، بل أن قيمة العمل المنتج عموما يدويا كان أم عقليا قضية يحكمها ذات النسق وتحددها البنية الثقافية الشاملة للمجتمع. (١٤)

ثالثاً : النشاط الاقتصادي

يعكس توزيع القوى العاملة حسب النشاط الهيكل الإنتاجي السائد وتطوره عبر الزمن ، كما يرتبط بنمط التنمية الاقتصادية الاجتماعية وباستراتيجية الاستثمار الحالية والمستقبلية ودرجة تقسيم

العمل في المجتمع ، حيث ترتبط عملية التنمية الاقتصادية بتغيرات شتى في البنيان الاقتصادي تنعكس في التركيب المناظر للقوى العامة [١٥] . وتكشف بيانات جدول(٦) وشكل (٢) صورة توزيع العمالة في دولة قطر على الأنشطة الاقتصادية ، حيث اتضح أن قطاع التشييد قد جاء بالمرتبة الأولى فيما يتعلق بنسبة العاملين فيه حيث سجل نسبة ٣٩.٩% من إجمالي العمالة ، في حين جاء قطاع تجارة الجملة والتجزئة في المرتبة الثانية ١١.٢% ، أما بالنسبة للمرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع أنشطة الأسر المعيشية بنسبة ١٠.٤% .

ويستفاد أيضا من بيانات الجدول السابق أن توزيع القوى العاملة بحسب الجنسية يتسم بالتباين والاختلاف ما بين الأنشطة . حيث يلاحظ أن العمالة الوطنية قد تركزت في القطاعات الحكومية ، فقد تفرد قطاع الإدارة العامة والدفاع بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت ٥٨.٩% من إجمالي العمالة المواطنة ، تلاه قطاع التعليم بالمرتبة الثانية بنسبة ١١.٥% ، ثم قطاع التعدين بالمرتبة الثالثة بنسبة ٧.١% . أما فيما يخص العمالة الوافدة فنلاحظ تركزها كان في القطاعات الاقتصادية ، فقد جاء قطاع التشييد بالمرتبة الأولى بنسبة ٤٢.٢% من إجمالي العمالة الوافدة تلاه قطاع تجارة الجملة والتجزئة بالمرتبة الثانية بنسبة ١١.٨% ثم قطاع أنشطة الأسر المعيشية بنسبة ١١% .

يتضح من خلال التحليل السابق أن توزيع العمالة حسب الجنسية على الأنشطة الاقتصادية يتسم بعدم التوازن ، فمعظم القطاعات الاقتصادية والإنتاجية تسيطر عليها القوى العاملة الوافدة ، فمثلا تمثل نحو ٩٩.٩% من إجمالي العمالة في قطاع التشييد ، في حين شكلت نسبة ٩٩.٧% في قطاع الزراعة ونسبة ٩٩.٢% في قطاع الصناعات التحويلية ونسبة ٩٤.١% من إجمالي العمالة في قطاع التعدين . وترسم هذه الصورة خللا واضحا في حاجة الدولة المتنامية للعمالة الوافدة لسد النقص والحاجة في كثير من القطاعات الإنتاجية والاقتصادية .

جدول (٦)

التوزيع العددي والنسبي للقوى العاملة بحسب النشاط الاقتصادي والنوع والجنسية ٢٠١٠

النشاط الاقتصادي	قطري		غير قطري		المجموع					
	مجموع	%	مجموع	%	ذكور	%	إناث	%	مجموع	%
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	٤٦	٠.١	١٧٠٧٠	١.٤	١٧٠٧٠	١.٣	٤٦	٠.٠	١٧١١٦	١.٣
التعدين واستغلال المحاجر	٥٠٦١	٧.١	٨٠٦٥٤	٦.٧	٨٣٥١٦	٦.٦	٢١٩٩	٠.٢	٨٥٧١٥	٦.٨
الصناعة التحويلية	٧٧٨	١.١	٩٩٨٧١	٨.٣	١٠٠٠٤٣	٧.٩	٦٠٦	٠.١	١٠٠٦٤٩	٧.٩
إمداد الكهرباء والغاز والمياه	١٦٤٩	٢.٣	٣٣١٠	٠.٣	٤٦٧٥	٠.٤	٢٨٤	٠.٠	٤٩٥٩	٠.٤
التشييد	٦٠٧	٠.٩	٥٠٥٧٢١	٤٢.٢	٥٠٣٦٤٦	٣٩.٧	٢٦٨٢	٠.٢	٥٠٦٣٢٨	٣٩.٩
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	١٨٥٩	٢.٦	١٤٠٩٤٠	١١.٨	١٣٧١٥٣	١٠.٨	٥٦٤٦	٠.٥	١٤٢٧٩٩	١١.٢
النقل والتخزين	٦٩٤	١.٠	٣٣٢٤٩	٢.٨	٢٩٧٢٩	٢.٣	٤٢١٤	٠.٣	٣٣٩٤٣	٢.٧
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	٤٤	٠.١	٢٨٩٦١	٢.٤	٢٦١٨٦	٢.١	٢٨١٩	٠.٢	٢٩٠٠٥	٢.٣
المعلومات والاتصالات	٢٢٣٧	٣.١	٦٨٧٧	٠.٦	٧٤١٠	٠.٦	١٧٠٤	٠.١	٩١١٤	٠.٧
ألانشطة المالية وأنشطة التامين	٢٤٥٢	٣.٤	٧٩١١	٠.٧	٧٥٣٨	٠.٦	٢٨٢٥	٠.٢	١٠٣٦٣	٠.٨
الأنشطة العقارية	٤٩٤	٠.٧	٨١٣٢	٠.٧	٨١٦٧	٠.٦	٤٥٩	٠.٠	٨٦٢٦	٠.٧
الأنشطة المهنية والعلمية	٣١١	٠.٤	٢٠٠٦٧	١.٧	١٩١٤٦	١.٥	١٢٣٢	٠.١	٢٠٣٧٨	١.٦
أنشطة الخدمات الإدارية	٣٨٦	٠.٥	٣٨٧٩٥	٣.٢	٣٦٧٤١	٢.٩	٢٤٤٠	٠.٢	٣٩١٨١	٣.١
الإدارة العامة والدفاع	٤١٨٤٤	٥٨.٩	٣٠١٢٤	٢.٥	٥٨٣٦٨	٤.٦	١٣٦٠٠	١.١	٧١٩٦٨	٥.٧
التعليم	٨١٦٣	١١.٥	١٨١٧١	١.٥	١٠٥٦٧	٠.٨	١٥٧٦٧	١.٢	٢٦٣٣٤	٢.١
الأنشطة في مجال الصحة	٣٣٧٦	٤.٨	١٥٥٧٠	١.٣	٨٦٩٧	٠.٧	١٠٢٤٩	٠.٨	١٨٩٤٦	١.٥
الفنون والترفيه	٨٨٢	١.٢	٤٣٥٠	٠.٤	٤٥٣٣	٠.٤	٦٩٩	٠.١	٥٢٣٢	٠.٤
أنشطة الخدمات الأخرى	١١٤	٠.٢	٥٣٠٧	٠.٤	٤٢٩٩	٠.٣	١١٢٢	٠.١	٥٤٢١	٠.٤
أنشطة الأسر المعيشية	٦٠	٠.١	١٣٢٤٠١	١١.٠	٤٨٢٩٢	٣.٨	٨٤١٦٩	٦.٦	١٣٢٤٦١	١٠.٤
أنشطة المنظمات والهيئات	١٩	٠.٠	١٦٢٦	٠.١	١٣٦٥	٠.١	٢٨٠	٠.٠	١٦٤٥	٠.١
المجموع	٧١٠٧٦	١٠٠.٠	١١٩٩١٠٧	١٠٠.٠	١١١٧١٤١	٨٨.٠	١٥٣٠٤٢	١٢.٠	١٢٧٠١٨٣	١٠٠.٠

المصدر : التعداد العام للسكان والمساكن لدولة قطر ، ٢٠١٠ ، جداول متفرقة

* تم الاكتفاء بتقسيم القوى العاملة بحسب النوع فيما يخص إجمالي القوى العاملة لتعذر لحصول على بيانات النوع بحسب الجنسية في التعداد العام للسكان

شكل (٢)
القوى العاملة بحسب النشاط الاقتصادي والنوع والجنسية ٢٠١٠

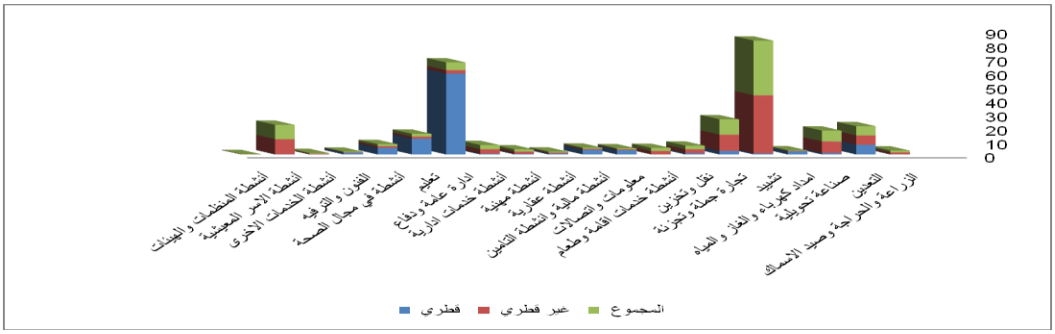

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (٦)

وبالمقابل يلاحظ نفور العمالة المواطنة من هذه القطاعات التي تعد المرتكز الحقيقي للنهضة الاقتصادية وعنصر المبادرة في حالة التطور . وقد يكون عذر هذه العمالة هو تفضيلها للأعمال المكتبية والمتركزة في القطاعات الحكومية ، نتيجة قلة خبرتها في مجال الأعمال المهنية الأخرى كالتشييد والبناء والتجارة والصناعة [١٦] . وتفضيلها العمل في القطاعات الحكومية لما توفره من حوافز وإغراءات في ضل السهولة والمكانة والضمانات والامتيازات التي تتيحها الوظيفة الحكومية المضمونة .

وللوقوف على توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية كما جاء في التصنيف الذي وضعته منظمة العمل الدولية [١٧] . والذي يشمل :

- مجموعة الفعاليات الأولى وتشمل (الزراعة والغابات الصيد)
- مجموعة الفعاليات الثانية وتشمل (الصناعة والتعدين والبناء والكهرباء والغاز والمياه)
- مجموعة الفعاليات الثالثة وتشمل (التجارة والنقل والمواصلات والخدمات العامة)

ويلاحظ عند الوقوف على توزيع العمالة على أساس هذا التقسيم ومن خلال متابعة معطيات جدول(٧) وشكل (٣) ، أن توزيع العمالة الوطنية يختلف عن الوافدة . ففي الوقت الذي تتركز فيه العمالة الوافدة في الأنشطة الثانوية بنسبة ٥٧.٥% من إجمالي القوى العاملة الوافدة ، ونسبة ٤١.١% من الأنشطة الثالثة ونسبة ١.٤ % من الأنشطة الأولى . نرى أن العمالة المواطنة تتركز في الأنشطة الثالثة بنسبة كبيرة بلغت ٨٨.٥% من إجمالي القوى العاملة المواطنة ونسبة ١١.٤% في الأنشطة الثانية ونسبة ٠.١% من الأنشطة الأولى . ويتضح أن نمط توزيع قوة العمل بحسب الجنسية يميل إلى ضآلة فرص نمو قوة العمل الوطنية في الأنشطة الإنتاجية وتنامي أعدادها في الأنشطة الخدمية . مما سيوفر فرص اختلال توازن توزيعها على الأنشطة الاقتصادية .

جدول (٧) التوزيع النسبي للعاملين بحسب الجنسية والأنشطة الاقتصادية الرئيسية ٢٠١٠

الأنشطة الاقتصادية	قطري	غير قطري
الأنشطة الأولية	٠.١	١.٤
الأنشطة الثانوية	١١.٤	٥٧.٥
الأنشطة الثالثة	٨٨.٥	٤١.١
المجموع	%١٠٠	%١٠٠

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (٦)

شكل (٣) العاملين بحسب الجنسية والأنشطة الاقتصادية الرئيسية ٢٠١٠

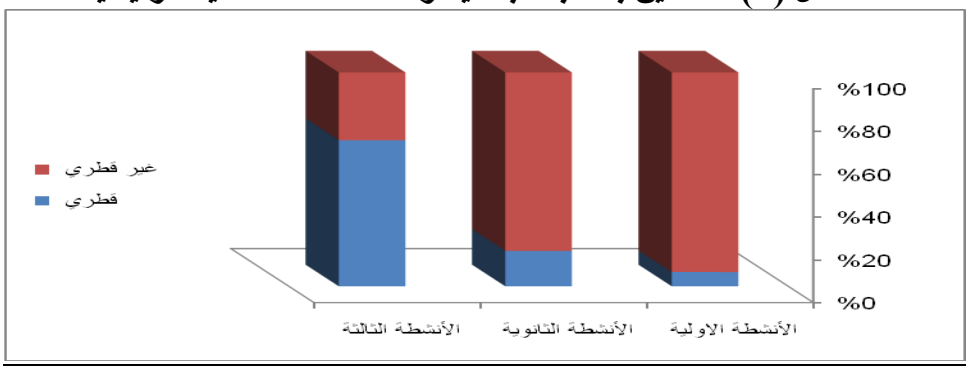

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (٧)

رابعاً : التركيب المهني

لاشك أن التركيب المهني هو انعكاس لتوزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي، فالتحولات الاقتصادية تؤدي إلى تغيرات في التركيب المهني للقوى العاملة[١٧]. لذا فان لتوزيع العاملين حسب المهنة على القطاعات الاقتصادية أهمية كبيرة في مجال تخطيط القوى العاملة وتحديد الاحتياجات من مختلف أنواع القوى العاملة. ويلعب الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع دوره في تحديد نوعية المهن السائدة وكون ذلك المجتمع ينضوي ضمن الدول المتقدمة أو الدول النامية[١٨] .

يتبين من خلال جدول (٨) وشكل (٤) توزيع السكان العاملين ١٥ سنة فأكثر بحسب أقسام المهن الرئيسة حيث اتضح أن مهنة العاملون في الحرف قد احتلت المرتبة الأولى بنسبة ٣٧.٢% من إجمالي السكان العاملون ١٥ سنة فأكثر والتي تضم البناءين والحدادين والدهانين وغيرهم . في حين تركزت مهنة العاملون في المهن العادية في المركز الثاني بنسبة ٢٣.٥% وتشمل العمال المشتغلون في المنازل والمصانع وعمال النقل وغيرهم . أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب مهنة مشغلوا الآلات والمعدات بنسبة ١١.٣% .

وللوقوف على التركيب المهني للسكان العاملون بحسب الجنسية فان العمالة المواطنة قد تركزت في مهنة الكتبة بنسبة ٢٩.٦% من إجمالي السكان العاملون المواطنون ، في حين احتلت مهنة

الاختصاصيون المرتبة الثانية بنسبة ٢٨.٤% . وجاءت مهنة الفنيون والاختصاصيون المساعدون بالمرتبة الثالثة بنسبة ٢٠.١% . وهذا يعني أن العمالة الوطنية تتركز داخل فئات مهنية وأنشطة اقتصادية لا تلعب دوراً مهما أو غير ذات أهمية بالنسبة لعملية التنمية . في حين أن العمالة الوافدة نراها قد تركزت في مهنة العاملون في الحرف وبنسبة ٣٩.٣% من إجمالي العمالة الوافدة ، في حين كان التركز الثاني للعمالة الوافدة في المهن العادية ومهنة مشغلوا الآلات وبنسبة ٢٤.٥% ، ١١.٨% على التوالي . مما يؤكد حقيقة استحواذ العمالة الوافدة على اغلب المهن اليدوية والخدمية والحرفية والتي يبتعد عنها المواطن لأسباب اجتماعية وجسدية ومهارية .

جدول (٨)

التوزيع العددي والنسبي للسكان العاملون (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنس والجنسية والمهنة الرئيسية ٢٠١٠

المهنة	قطري			غير قطري			المجموع		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
المشرعون وموظفو الإداره العليا والمديرون	٥٢٥٣	٩٩٨	٦٢٥١	٢١١٣٢	٢١٩٧	٢٣٣٢٩	٢٦٣٨٥	٣١٩٥	٢٩٥٨٠
%	٧.٤	١.٤	٨.٨	١.٨	٠.٢	١.٩	٢.١	٠.٢	٢.٣
الاختصاصيون	٧٩٤٨	١٢٢٣٣	٢٠١٨١	٧٥٧٦٩	١٧٥٣٥	٩٣٣٠٤	٨٣٧١٧	٢٩٧٦٨	١١٣٤٨٥
%	١١.٢	١٧.٢	٢٨.٤	٦.٣	١.٥	٧.٨	٦.٦	٢.٣	٨.٩
الفنيون والاختصاصيون المساعدون	١٠٧٠٩	٣٥٨٩	١٤٢٩٨	٣٩٦٤٢	٥٥٥٩	٤٥٢٠١	٥٠٣٥١	٩١٤٨	٥٩٤٩٩
%	١٥.١	٥.١	٢٠.١	٣.٣	٠.٥	٣.٨	٤.٠	٠.٧	٤.٧
الكتبة	١٣٧٤٨	٧٣١٨	٢١٠٦٦	٣٠٨٧٧	٧٣١٤	٣٨١٩١	٤٤٦٢٥	١٤٦٣٢	٥٩٢٥٧
%	١٩.٣	١٠.٣	٢٩.٦	٢.٦	٠.٦	٣.٢	٣.٥	١.٢	٤.٧
العاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والاسواق	٢١٠٠	٤٥٨	٢٥٥٨	٧٠١٦٢	١٠٤٩٠	٨٠٦٥٢	٧٢٢٦٢	١٠٩٤٨	٨٣٢١٠
%	٣.٠	٠.٦	٣.٦	٥.٨	٠.٩	٦.٧	٥.٧	٠.٩	٦.٥
العمال المهرة في الزراعة وصيد الاسماك	٣١		٣١	١١٦٧٢	١	١١٦٧٣	١١٧٠٣	١	١١٧٠٤
%	٠.٠	٠.٠	٠.٠	١.٠	٠.٠	١.٠	٠.٩	٠.٠	٠.٩
العاملون في الحرف وما اليها من المهن	١١٣٠	٨	١١٣٨	٤٧٠٩٣٠	١٠٣	٤٧١٠٣٣	٤٧٢٠٦٠	١١١	٤٧٢١٧١
%	١.٦	٠.٠	١.٦	٣٩.٣	٠.٠	٣٩.٣	٣٧.٢	٠.٠	٣٧.٢
مشغلو الآلات والمعدات ومجمعوها	١١٠٧		١١٠٧	١٤١٨١٨	٤٠٦	١٤٢٢٢٤	١٤٢٩٢٥	٤٠٦	١٤٣٣٣١
%	١.٦	٠.٠	١.٦	١١.٨	٠.٠	١١.٨	١١.٢	٠.٠	١١.٣
المهن العادية	٤١٤٢	٣٠٤	٤٤٤٦	٢٠٨٩٧١	٨٤٥٢٩	٢٩٣٥٠٠	٢١٣١١٣	٨٤٨٣٣	٢٩٧٩٤٦
%	٥.٨	٠.٤	٦.٣	١٧.٤	٧.٠	٢٤.٥	١٦.٨	٦.٧	٢٣.٥
المجموع	٤٦١٦٨	٢٤٩٠٨	٧١٠٧٦	١٠٧٠٩٧٣	١٢٨١٣٤	١١٩٩١٠٧	١١١٧١٤١	١٥٣٠٤٢	١٢٧٠١٨٣
%	٦٥.٠	٣٥.٠	١٠٠.٠	٨٩.٣	١٠.٧	١٠٠.٠	٨٨.٠	١٢.٠	١٠٠.٠

المصدر : التعداد العام للسكان والمساكن لدولة قطر ، ٢٠١٠ ، جداول متفرقة

شكل (٤)

السكان العاملون (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنس والجنسية والمهن الرئيسية ٢٠١٠

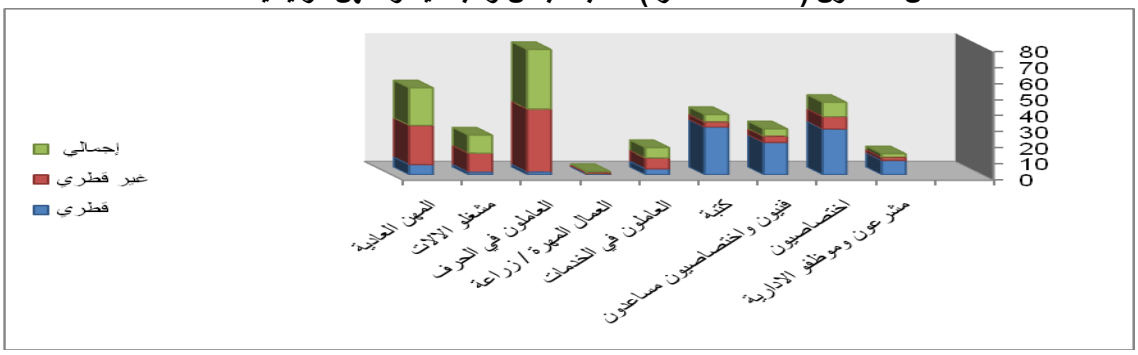

المصدر : البلحث بالاعتماد على جدول (٨)

ولتحليل بيانات التركيب المهني بحسب النوع (ذكور وإناث) فأنها تتسم بالتفاوت الواضح ، حيث يلاحظ أن الذكور القطريين يتركزون في مهنة الكتبة بنسبة ١٩.٣% من إجمالي العمالة المواطنة ، تليها مهنة الفنيون والاختصاصيون المساعدون بنسبة ١٥.١% ثم مهنة الاختصاصيون بنسبة ١١.٢% ، أما بالنسبة للعمالة الأنثوية القطرية فقد تركزت في مهنة الاختصاصيون بنسبة ١٧.٢% ، ثم تلاها مهنة الكتبة بنسبة ١٠.٣% ، وجاءت مهنة الفنيون والاختصاصيون المساعدون بالمرتبة الثالثة بنسبة ٥.١% . وشهدت بعض المهن غيابا للمرأة في حين اتسمت أخرى بضعف مشاركة المرأة فيها لكونها لا تناسبها لا جسديا ولا اجتماعيا .

أما بالنسبة للعمالة الوافدة فيما يخص الذكور فقد تركزوا بمهنة العاملون في الحرف بنسبة ٣٩.٣% من إجمالي العمالة الوافدة ، ثم تلاها العاملون في المهن العادية بنسبة ١٧.٤% ، وقد جاءت مهنة مشغلوا الآلات والمعدات بالمرتبة الثالثة بنسبة ١١.٨% . وفيما يخص النساء الوافدات فقد كان ابرز تركز لهن في المهن العادية بنسبة ٧% ثم تلاها مهنة الاختصاصيون بنسبة ١.٥% من إجمالي العمالة الوافدة . وبشكل عام فان العمالة الوافدة تتفوق نسبياً في جميع المهن على العمالة المواطنة وبنسب متفاوتة ، فقد سجل أعلى تركز لها في مهنة الزراعة وصيد الاسماك بنسبة ٩٩.٧% من إجمالي العمالة في هذه المهنة ، ثم في مهنة مشغلوا الآلات بنسبة ٩٩.٢% ، ثم في مهنة العاملون في الحرف بنسبة ٩٨.٨% ، ثم في المهن العادية بنسبة ٩٨.٥% .

نستنتج من خلال ما تقدم أن قوة العمل الوطنية تلعب دورا هامشيا من حيث الحجم والتأثير في التركيب المهني ، نتيجة لضعف مهاراتها وتركزها في القطاع الحكومي ، فضلا عن تنامي العمالة في القطاع الخدمي وتناقصها في القطاعات الاقتصادية التي تخدم الإنتاج .

خامساً : الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للعمالة

١ - التركيب النوعي :

يتضح من الجدولين (٦ ، ٨) السابقين احتفاظ الذكور بتفوقهم العددي والنسبي ، ولعل السبب يعود إلى أن الطلب كان مركزا على الذكور . فقد مثلت نسبة العمالة من الذكور ٨٨% من أجمالي العمالة مقابل ١٢% للإناث . واتسمت نسبة الذكور أيضا بالارتفاع في اغلب الأنشطة الاقتصادية والمهن الرئيسة ، فقد سجلت أعلى تواجد لها في نشاط الزراعة بنسبة ١٠٠% وفي نشاطي الصناعة التحويلية والتشييد ٩٩% لكل منهما ، وفي نشاطي التعدين وتجارة الجملة بنسبة ٩٧% ، ٩٦% على التوالي من إجمالي العمالة في هذه الأنشطة . في حين كان أعلى تركز للإناث في نشاط الأسر المعيشية بنسبة ٦٤% من إجمالي العاملين في هذا النشاط ، تلاه نشاط التعليم والصحة بنسبة ٦٠% ، ٥٤% على التوالي . أما فيما يخص التوزيع النوعي على مستوى المهن فقد كانت الأغلبية للذكور وبصورة واضحة وعلى مستوى كل المهن وسجل أعلى تركز للذكور في مهن العمال المهرة ومهن العاملون في الحرف ومشغلوا الآلات بنسبة ١٠٠% لكل مهنة . ولذلك فأن نسبة النوع قد اتسمت بالارتفاع حيث بلغت ٧٣٠ ذكر لكل أنثى فيما يخص إجمالي العمالة ، وتباينت هذه النسبة ما بين العمالة القطرية والوافدة ، فقد بلغت بالنسبة للعمالة المواطنة(١٨٥)ذكر لكل أنثى ، في حين بلغت بالنسبة للعمالة الوافدة (٨٣٦) ذكر لكل أنثى عام ٢٠١٠ [*].

٢ - التركيب العمري : -

يعد التركيب العمري للسكان أهم عامل في تحديد معدلات النشاط الاقتصادي ، حيث يختلف الإسهام في النشاط الاقتصادي من فئة عمرية إلى أخرى ويقل جدا عدد الذين يدخلون ضمن ذوي النشاط الاقتصادي من بين السكان تحت سن عشر سنوات ، ولكن يرتفع معدل الإسهام في هذا النشاط للبالغين وعلى وجه الخصوص في أوائل سن العشرين أو الخامسة والعشرين عندما يفرغ الشاب من مراحل التعليم ويصبح مؤهلا للدخول في قوة العمل في هذا السن ثم ما يلبث أن يهبط معدل النشاط الاقتصادي عند بلوغ سن التقاعد[١٩] .

تتميز العمالة بتركزها في فئات عمرية محدودة تنحصر في فئتين (٢٥-٣٤) (٣٥-٤٤) وبنسبة تصل إلى ٦٩.٩% من إجمالي العمالة كما يتضح ذلك من بيانات جدول (٩) وشكل (٥) . ومن جانب آخر يلاحظ أن توزيع العمالة على مستوى الجنسية والفئات العمرية نجد أنها تتركز في نفس الفئات و لكلا الجنسين .

جدول (٩)

التوزيع العددي والنسبي للسكان العاملون (١٥ سنة فأكثر) بحسب فئات العمر والجنس والجنسية ٢٠١٠

فئات العمر	قطري			غير قطري			مجموع		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
١٥-٢٤	٩٠٥٨	٣٨٤٠	١٢٨٩٨	١٤٤٨٧٦	١٥١٦٨	١٦٠٠٤٤	١٥٣٩٣٤	١٩٠٠٨	١٧٢٩٤٢
%	١٢.٧	٥.٤	١٨.١	١٢.١	١.٣	١٣.٣	١٢.١	١.٥	١٣.٦
٢٥-٣٤	١٥٩٢٤	١٠٢٨٧	٢٦٢١١	٤١٦١٧٨	٦٣٢١٧	٤٧٩٣٩٥	٤٣٢١٠٢	٧٣٥٠٤	٥٠٥٦٠٦
%	٢٢.٤	١٤.٥	٣٦.٩	٣٤.٧	٥.٣	٤٠.٠	٣٤.٠	٥.٨	٣٩.٨
٣٥-٤٤	١٢١٨١	٧٨٢٦	٢٠٠٠٧	٣٢٩٥٦٤	٣٣٣٢٩	٣٦٢٨٩٣	٣٤١٧٤٥	٤١١٥٥	٣٨٢٩٠٠
%	١٧.١	١١.٠	٢٨.٢	٢٧.٥	٢.٨	٣٠.٣	٢٦.٩	٣.٣	٣٠.١
٤٥-٥٤	٦٧٧٣	٢٦٨٤	٩٤٥٧	١٤١٠٧٥	١٣٦٥١	١٥٤٧٢٦	١٤٧٨٤٨	١٦٣٣٥	١٦٤١٨٣
%	٩.٥	٣.٨	١٣.٣	١١.٨	١.١	١٢.٩	١١.٦	١.٣	١٢.٩
٥٥-٦٤	١٨٢٥	٢٥٢	٢٠٧٧	٣٥٣٣٦	٢٦٠٦	٣٧٩٤٢	٣٧١٦١	٢٨٥٨	٤٠٠١٩
%	٢.٦	٠.٤	٢.٩	٢.٩	٠.٢	٣.٢	٢.٩	٠.٢	٣.٢
٦٥ فأكثر	٤٠٧	١٩	٤٢٦	٣٩٤٤	١٦٣	٤١٠٧	٤٣٥١	١٨٢	٤٥٣٣
%	٠.٦	٠.٠	٠.٦	٠.٣	٠.٠	٠.٣	٠.٤	٠.٠	٠.٤
المجموع	٤٦١٦٨	٢٤٩٠٨	٧١٠٧٦	١٠٧٠٩٧٣	١٢٨١٣٤	١١٩٩١٠٧	١١١٧١٤١	١٥٣٠٤٢	١٢٧٠١٨٣
%	٦٥	٣٥	١٠٠.٠	٨٩.٣	١٠.٧	١٠٠.٠	٨٨.٠	١٢.٠	١٠٠.٠

المصدر : التعداد العام للسكان والمساكن لدولة قطر ، ٢٠١٠ ، جداول متفرقة

شكل (٥) الهرم السكاني للسكان العاملون (١٥ سنة فأكثر) بحسب الجنس والجنسية ٢٠١٠

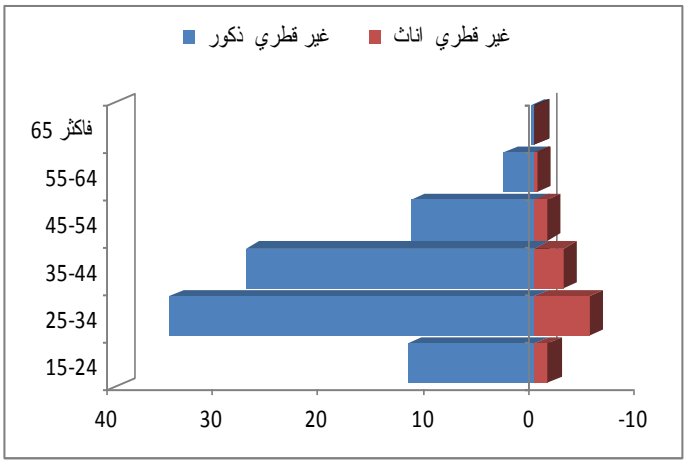

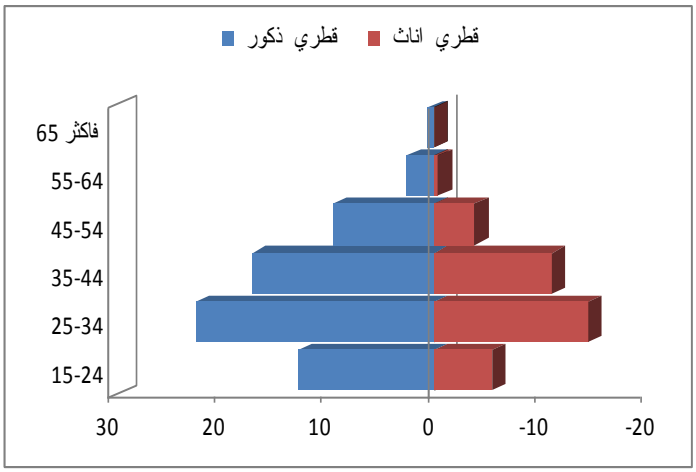

المصدر : الباحث بالاعتماد علي جدول (٩)

وتجدر الإشارة إلى أن الهرم السكاني للعمالة الوافدة ، كما يبين ذلك شكل (٥) لا يقع ضمن النمط الشائع في المجتمعات المستقرة . والذي تميز بالتوازن النسبي في توزيع الذكور والإناث ، بل يحدث العكس في الأشكال الهرمية للعمالة الوافدة ، حيث تميل كفة جناح الذكور على الإناث التي تبدو طفيفة في الفئات الصغرى نتيجة لصغر الفئلت المهاجرة ، ولكن سرعان ما تزداد الفجوة بين الجنسين في الفئات الوسطى ، ويزداد تضخمها نتيجة لصفة الانتقائية النوعية التي أضافت عناصر جديدة إلى هذه الفئات خصوصا من الذكور ، وهي سمة مميزة لمجتمع المهاجرين ، بينما يمتاز بقمة ضيقة تدل على قلة مشاركة كبار السن في هذا المجتمع [٢٠] .

أما بالنسبة للخصائص العمرية للقطرين المتعطلين عن العمل فيتضح من خلال ملاحظة جدول (١٠) وشكل (٦) أنهم يتركزون في جانب الإناث خاصة في الأعمار ١٥ – ٢٤ سنة بنسبة ٣٤.٢% من إجمالي المتعطلين القطريين ومن فئة ٢٥-٣٤ سنة بنسبة ٢٧.٢% . وقد يدل ذلك على أن اغلبهم من المتخرجين الذين على وشك دخول سوق العمل . أما بالنسبة للمتعطلين غير القطريين فأنهم أيضا يتركزون في جانب الإناث ، تحديدا في فئة ٢٥-٣٤ سنة بنسبة ٤٧.٢% من إجمالي المتعطلين غير القطريين وبنسبة اقل بكثير في الفئة ١٥-٢٤ سنة . وقد يكون مرد ذلك إلى أن اغلب الأعمال التي تزاولها المرأة الوافدة هي أعمال الخدمة وبالتالي تكون الأعمار الصغيرة هي المرغوبة ، أما بالنسبة للأعمار التي تكون أكبر بقليل وخاصة للفئة ٢٥-٣٤ سنة فقد تكون الإناث مرافقة للذكور العاملين فتتشرغل بتربية الأطفال وإدارة أمور المنزل وتكتفي بعمل الزوج .

١ - الحالة التعليمية : –

أن أهمية هذا الجانب من واقع السكان والقوى العاملة يرتبط بشكل مباشر بإنتاجية العمل، فتحقيق زيادة في الإنتاج عن طريق التأثير في الجانب الكمي للعمالة (التوسع الأفقي) يواجه جملة مشكلات وتعقيدات يرتبط بعضها بانخفاض مرونة عرض العمل من المصدر المحلي (العمالة الوطنية) ، لذا فان مثل هذه الزيادة يمكن تحقيقها عن طريق التأثير في الجوانب النوعية للسكان (التوسع العمودي) [٢١] .

جدول (١٠)

التوزيع العددي والنسبي للسكان المتعطلين (يبحثون عن عمل) ١٥ سنة فأكثر بحسب الجنس والجنسية وفئات العمر لعام ٢٠١٠

فئات العمر	قطري			غير قطري			مجموع		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
١٥-٢٤	٥٠٧	١٠٢٨	١٥٣٥	٩٥	٣٩١	٤٨٦	٦٠٢	١٤١٩	٢٠٢١
%	١٦.٨	٣٤.١	٥١.٠	٣.٤	١٤.١	١٧.٥	١٠.٤	٢٤.٥	٣٤.٩
٢٥-٣٤	٢١٧	٨٢٠	١٠٣٧	٥٣٨	١٣١٢	١٨٥٠	٧٥٥	٢١٣٢	٢٨٨٧
%	٧.٢	٢٧.٢	٣٤.٤	١٩.٤	٤٧.٢	٦٦.٦	١٣.٠	٣٦.٨	٤٩.٩
٣٥-٤٤	٧٨	٢٩١	٣٦٩	٧٨	٢٧٣	٣٥١	١٥٦	٥٦٤	٧٢٠
%	٢.٦	٩.٧	١٢.٣	٢.٨	٩.٨	١٢.٦	٢.٧	٩.٨	١٢.٤
٤٥-٥٤	٩	٦١	٧٠	١٣	٧٧	٩٠	٢٢	١٣٨	١٦٠
%	٠.٣	٢.٠	٢.٣	٠.٥	٢.٨	٣.٢	٠.٤	٢.٤	٢.٨
٥٥ فأكثر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
%	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
المجموع	٨١١	٢٢٠٠	٣٠١١	٧٢٤	٢٠٥٣	٢٧٧٧	١٥٣٥	٤٢٥٣	٥٧٨٨
%	٢٦.٩	٧٣.١	١٠٠.٠	٢٦.١	٧٣.٩	١٠٠.٠	٢٦.٥	٧٣.٥	١٠٠.٠

المصدر : التعداد العام للسكان والمساكن لدولة قطر ، ٢٠١٠ ، جداول متفرقة

شكل (٦) الهرم السكاني للمتعطلين (يبحثون عن عمل) ١٥ سنة فأكثر بحسب الجنس والجنسية لعام ٢٠١٠

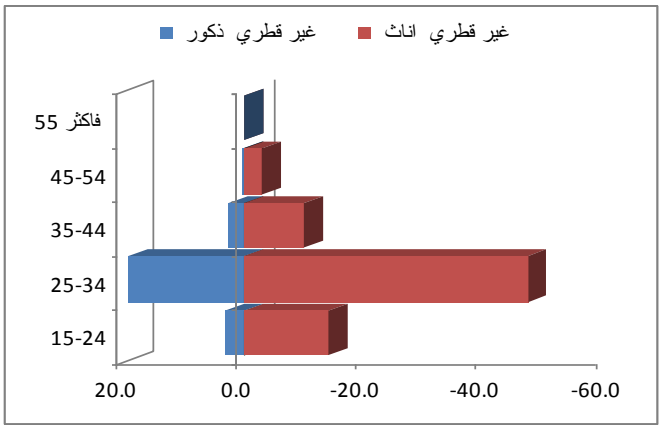

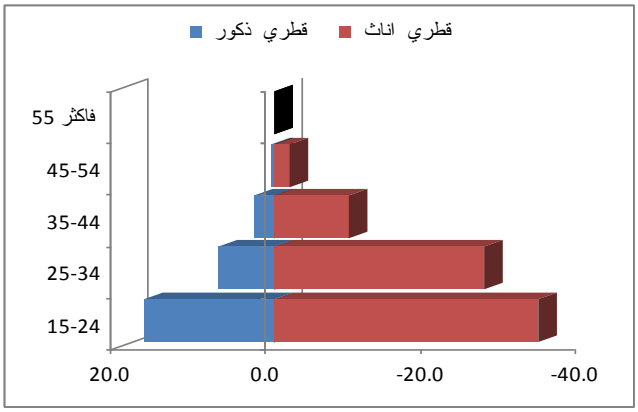

مصدر البيانات : الباحث بالاعتماد علي جدول (١٠)

فالدول المتقدمة التي تشهد نموا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا تزداد فيها معدلات النشاط الاقتصادي سواء للذكور وللإناث نتيجة ارتفاع مستوى التعليم وتطويره ومواكبته متطلبات سوق العمل ، مما يؤدي إلى زيادة مخرجات التعليم بجميع تخصصاته العلمية والنظرية بشرط أن يكون الخريجون مزودين بالمهارات والقدرات المتميزة المطلوبة في القطاعين الخاص والعام[٢٣].

من خلال ملاحظة جدول (١١) وشكل (٧) يتضح أن نسبة الأمية للقوى العاملة شكلت نسبة ٣.٤% من إجمالي القوى العاملة ، امتازت العمالة المواطنة بانخفاض نسبة الأمية لديها حيث شكلت نسبة ٠.٣% من إجمالي العمالة المواطنة في حين بلغت لدى العمالة الوافدة ٣.٠% من إجمالي العمالة الوافدة . وشكلت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة ٢٥.٦% ، ونسبة الحاصلين على الشهادة الابتدائية نحو ٢٣.١% . وبناء عليه ترتفع نسبة من لا تتجاوز مؤهلاتهم التعليمية الشهادة الابتدائية نحو ٥٢.١% من إجمالي القوى العاملة .

وتختلف النسبة ما بين العمالة المواطنة والوافدة ، حيث وصلت هذه النسبة لدى العمالة المواطنة ١٠% من إجمالي العمالة الهواطنة وهي نسبة منخفضة مقارنة بالنسبة للعمالة الوافدة التي بلغت فيها ٥٤.٦% . هذا يعني أن اغلبهم يعمل في مهن لا تتطلب تحصيلا دراسيا كالخدمات المنزلية وأعمال البناء والتشييد والنقل والمواصلات . وبالمقابل فان انخفاض النسبة لدى المواطنين يدل على التوجه الكبير نحو الأخذ بأطر التعليم وزيادة الملتحقين بالعجلة التعليمية ومن ثم التقليل من نسبة الأمية وهي صفة تتصف بها الكثير من دول العالم المتقدم. ومن الأمور المهمة التي يبرزها الجدول والشكل السابقين هي ارتفاع نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية فأعلى والثانوية لدى العمالة المواطنة حيث شكلت نسبة ٣٩.١% ، ٣٥.٤% على التوالي وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالعمالة الوافدة التي بلغت فيها النسبة لنفس المستويات التعليمية نحو ١٢.٢% ، ١٧.٨% على التوالي . وهو يؤكد ما تم طرحه مسبقا .

جدول (١١)

التوزيع العددي والنسبي للسكان العاملون(١٥ سنة فأكثر) بحسب الجنسية والجنس والحالة التعليمية ٢٠١٠

الحالة التعليمة	قطري			غير قطري			مجموع		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
أمي	١٧٣	٥٧	٢٣٠	٣٨٤٩٢	٤٨٧٨	٤٣٣٧٠	٣٨٦٦٥	٤٩٣٥	٤٣٦٠٠
%	٠.٢	٠.١	٠.٣	٣.٢	٠.٤	٣.٦	٣.٠	٠.٤	٣.٤
يقرأ ويكتب	١٤٤١	١٧٨	١٦١٩	٢٨٤٢٨٩	٣٩٤٥١	٣٢٣٧٤٠	٢٨٥٧٣٠	٣٩٦٢٩	٣٢٥٣٥٩
%	٢.٠	٠.٢	٢.٣	٢٣.٧	٣.٣	٢٧.٠	٢٢.٥	٣.١	٢٥.٦
ابتدائية	٤٥٩٤	٦٣٩	٥٢٣٣	٢٦٨٦٠٨	١٨٧٧٩	٢٨٧٣٨٧	٢٧٣٢٠٢	١٩٤١٨	٢٩٢٦٢٠
%	٦.٥	٠.٩	٧.٤	٢٢.٤	١.٦	٢٤.٠	٢١.٥	١.٥	٢٣.١
إعدادية	٧١٢٥	١١٠٠	٨٢٢٥	١١٤١١٣	١٤٦٦٨	١٢٨٧٨١	١٢١٢٣٨	١٥٧٦٨	١٣٧٠٠٦
%	١٠.٠	١.٥	١١.٦	٩.٥	١.٢	١٠.٧	٩.٦	١.٢	١٠.٨
تدريب مهني	١١١	٢	١١٣	٢٢٤٩٧	٢٣٠	٢٢٧٢٧	٢٢٦٠٨	٢٣٢	٢٢٨٤٠
%	٠.٢	٠.٠	٠.٢	١.٩	٠.٠	١.٩	١.٨	٠.٠	١.٨
ثانوية	١٧١٧٥	٨٠٠٧	٢٥١٨٢	١٩٥١٥٤	١٨٤٩٩	٢١٣٦٥٣	٢١٢٣٢٩	٢٦٥٠٦	٢٣٨٨٣٥
%	٢٤.٢	١١.٣	٣٥.٤	١٦.٣	١.٥	١٧.٨	١٦.٧	٢.١	١٨.٨
دبلوم فوق الثانوية	١٨٤٥	٨٢٥	٢٦٧٠	٢٨٧٨٣	٤٥٢٥	٣٣٣٠٨	٣٠٦٢٨	٥٣٥٠	٣٥٩٧٨
%	٢.٦	١.٢	٣.٧	٢.٤	٠.٤	٢.٨	٢.٤	٠.٤	٢.٨
جامعي فأعلى	١٣٧٠٢	١٤١٠٠	٢٧٨٠٢	١١٩٠٣٧	٢٧١٠٤	١٤٦١٤١	١٣٢٧٣٩	٤١٢٠٤	١٧٣٩٤٣
%	١٩.٣	١٩.٨	٣٩.١	٩.٩	٢.٣	١٢.٢	١٠.٥	٣.٣	١٣.٧
أخرى	٢		٢			٠	٢	٠	٢
%	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
مجموع	٤٦١٦٨	٢٤٩٠٨	٧١٠٧٦	١٠٧٠٩٧٣	١٢٨١٣٤	١١٩٩١٠٧	١١١٧١٤١	١٥٣٠٤٢	١٢٧٠١٨٣
%	٦٥.٠	٣٥.٠	١٠٠.٠	٨٩.٣	١٠.٧	١٠٠.٠	٨٨.٠	١٢.٠	١٠٠.٠

المصدر : التعداد العام للسكان والمساكن لدولة قطر ، ٢٠١٠ ، جداول متفرقة

شكل (٧)
السكان العاملون (١٥ سنة فأكثر) بحسب الجنسية والجنس والحالة التعليمية ٢٠١٠

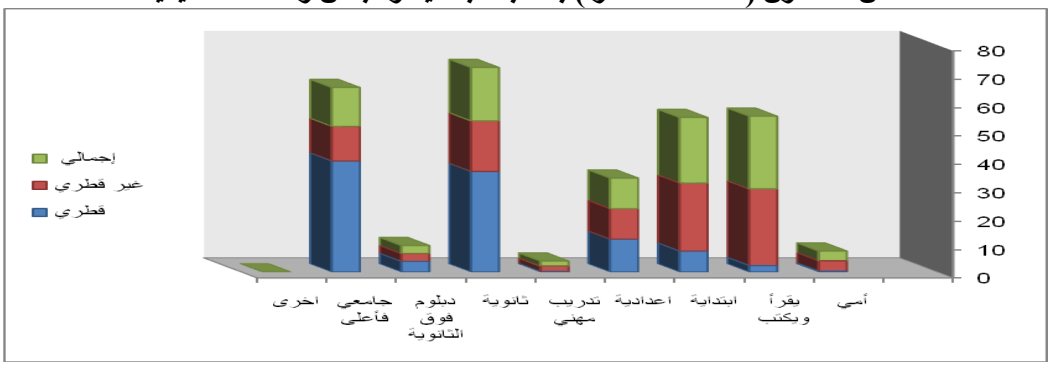

مصدر البيانات : الباحث بالاعتماد علي جدول (١١)

الاستنتاجات :

تمخض عن الدراسة جملة من النتائج كان من أهمها ما يلي : -

١ -شهدت قوة العمل في قطر نموا سريعا مواكبا للنمو السكاني والازدهار الاقتصادي ، حيث ارتفعت من ٢٠٠٢٣٨ عامل عام ١٩٨٦ إلى ١٢٧٠١٨٣ عامل عام ٢٠١٠ شكلت نسبة ٧٤.٧% من إجمالي السكان في الدولة .

٢ -اتسمت معدلات نمو العمالة الوافدة بالارتفاع إذ ازدادت من ٧% للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٤ إلى ٢٠.٥% للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٠ . أما بالنسبة للعمالة المواطنة فقد انخفضت من ٥.٥% إلى ٥% لنفس المدة الزمنية .

٣ -ظهر من خلال الدراسة أن نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة تكاد تكون منخفضة مقارنة بالذكور فقد سجلت نسبة ١٢% مقابل نسبة ٨٨% للذكور عام ٢٠١٠ ، وقد تميزت نسبة مشاركة المرأة القطرية العاملة بالبساطة مقارنة بالمرأة غير القطرية حيث بلغت نسبة مشاركتها ١.٩% من إجمالي قوة العمل مقابل نسبة ١٠.١% للمرأة الوافدة عام ٢٠١٠ .

٤ -اتضح من خلال الدراسة أن قوة العمل مثلت نسبة ٨٦.٩% من إجمالي السكان ١٥ سنة فأكثر في عام ٢٠١٠ ، وذلك بزيادة واضحة عما كانت عليه عام ٢٠٠٤ حيث سجلت نسبة ٧٦.٨% . واتسمت قوة العمل المواطنة بالارتفاع من ٤٦.٧% عام ٢٠٠٤ إلى ٤٩.٦% عام ٢٠١٠ ، في حين أن قوة العمل الوافدة ارتفعت من ٨٣.٣% عام ٢٠٠٤ إلى ٩١% عام ٢٠١٠ من إجمالي السكان ١٥ سنة فأكثر .

٥ -أظهرت الدراسة بأن المشتغلون يشكلون نسبة ٩٩.٥% من إجمالي السكان النشطون اقتصاديا عام ٢٠١٠ ، وترتفع النسبة للعمالة الوافدة لتصل إلى ٩٩.٨% مقارنة بالعمالة المواطنة ٩٥.٩% . وامتازت نسبة المتعطلين عن العمل بالانخفاض الواضح إذ بلغت

٠.٥% لعام ٢٠١٠ ، ارتفعت النسبة لدى المواطنين مشكلة نسبة ٤.١% مقابل ٠.٢% للوافدين نفس العام . ومن اللافت للنظر أن نسبة المتعطلات عن العمل من المواطنات ترتفع عن نظيرتها لدى الوافدات حيث سجلت ٨.١% ، ١.٦% على التوالي من إجمالي الإناث النشطات اقتصاديا لنفس العام .

٦ -كشفت الدراسة عن ارتفاع نسبة العاملين في قطاع التشييد حيث سجل نسبة ٣٩.٩% من إجمالي العمالة ، في حين جاء قطاع تجارة الجملة والتجزئة بالمرتبة الثانية بنسبة ١١.٢% وقطاع أنشطة الأسر المعيشية بالمرتبة الثالثة بنسبة ١٠.٤% ، وتميزت العمالة الوطنية بالتركز في القطاعات الحكومية فقد تفرد قطاع الإدارة العامة والدفاع بالمرتبة الأولى بنسبة ٥٨.٩% من إجمالي العمالة المواطنة ، في حين أن العمالة الوافدة قد تركزت في القطاعات الاقتصادية ، فقد جاء قطاع التشييد بالمرتبة الأولى بنسبة ٤٢.٢% من إجمالي العمالة الوافدة .

٧ -بينت الدراسة أن توزيع العمالة بحسب الجنسية على الأنشطة الاقتصادية قد اتسم بعدم التوازن ، فمعظم القطاعات الاقتصادية والإنتاجية تسيطر عليها القوى العاملة الوافدة . فمثلا تمثل نمو ٩٩.٩% من إجمالي العمالة في قطاع التشييد ، في حين شكلت نسبة ٩٩.٧% في قطاع الزراعة ونسبة ٩٩.٢% في قطاع الصناعات التحويلية . مما رسم صورة الخلل الواضح في حاجة الدولة المتنامية للعمالة الوافدة لسد النقص والحاجة في كثير من القطاعات الإنتاجية .

٨ -تميز التركيب المهني للقوى العاملة بوجود تركز للعمالة في مهنتي العاملون في الحرف والمهن العادية بنسبة وصلت إلى ٦٠.٧% من جملة قوة العمل لعام ٢٠١٠ . واتسمت هذه النسبة بالارتفاع لدى الوافدين حيث بلغت ٦٣.٨% من إجمالي العمالة الوافدة ، في حين انخفضت لدى المواطنين حيث شكلت نسبة ٧.٩% من إجمالي العمالة المواطنة لأنها تركزت في مهنة الكتبة والاختصاصيون والفنيون والاختصاصيون المساعدون بنسبة ٢٩.٦% ، ٢٨.٤% ، ٢٠.١% على التوالي من إجمالي العمالة المواطنة .

٩ -أوضحت الدراسة أن نسبة النوع للعمالة قد اتسمت بالارتفاع حيث بلغت ٧٣٠ ذكر لكل ١٠٠ أنثى فيما يخص إجمالي العمالة ، وتباينت هذه النسبة ما بين العمالة القطرية وغير القطرية ، فقد بلغت بالنسبة للعمالة القطرية (١٨٥) ذكر لكل ١٠٠ أنثى ، في حين بلغت

بالنسبة للعمالة الوافدة (٨٣٦) ذكر لكل ١٠٠ أنثى عام ٢٠١٠ . مما يعكس قلة أسهام المرأة ويقتصر في كثير من الأحيان على أنشطة محدودة ومهن معينة .

١٠ - تركزت العمالة في فئات عمرية محددة تنحصر في فئتين (٢٥-٣٤ ، ٣٥-٤٤) سنة وبنسبة تصل إلى ٦٩.٩% من إجمالي العمالة ، واتسم توزيع العمالة بحسب الجنسية والفئات العمرية بالتركز في نفس هذه الفئات العمرية .

١١ - بينت الدراسة أن المتعطلين يتركزون في جانب الإناث حيث شكلوا نسبة ٧٣.٥% من إجمالي المتعطلين لعام ٢٠١٠ . وفي فيما يخص الخصائص العمرية للمتعطلين القطريين فاتضح أنهم أيضا يتركزون في جانب الإناث خاصة في فئة عمر (١-٢٤) سنة وبنسبة ٣٤.٢% . في حين أن المتعطلين غير القطريين يتركزون في فئة (٢٥-٣٤) سنة وبنسبة ٤٧.٢% من إجمالي المتعطلين غير القطريين .

١٢ - كشفت الدراسة أن نسبة الأمية لدى العمالة المواطنة بلغت ٠.٣% من إجمالي العمالة المواطنة مقابل ٣% للعمالة الوافدة . واتضح أن نسبة من لا تتجاوز مؤهلاتهم التعليمية الشهادة الابتدائية قد بلغت ١٠% لدى العمالة المواطنة ونسبة ٥٤.٦% للعمالة الوافدة.

الهوامش :

(١) فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في علم السكان ، ط ٣ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٣٥ .

(٢) عباس فاضل السعدي ، دراسات في جغرافية السكان ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ص٢٢٥ .

(٣) يونس حمادي علي ، مبادئ علم الديموغرافية ، مطابع جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٥ ، ص ٢٩٧ .

(٤) حسن الخياط ، السكان والعمالة في دول مجلس التعاون الخليجي ، مركز الوثائق والدراسات الإ نسانية ، جامعة قطر، ٢٠٠٠ ، ص٢٤٦ .

(٥) ناصر عبد الرحمن فخرو ، القوى العاملة في قطر وسماتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، (١٢١) ، ٢٠٠٦ ، ص ١٨١.

(٦) حسن الخياط ، ، مصدر سابق ، ص ٢٩٦.

(٧) موزة سلطان الجابر ، التط ور الاقتصادي والاجتماعي في قطر ١٩٣٠-١٩٧٣ ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، قطر ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٦٩ .

(٨) حسن الخياط ، ، مصدر سابق ، ص ٢٩٧.

(٩) فاروق شعيب و محمد نجيب ، محددات القوى العاملة وتنمية الموارد البشرية ، ندوة السياسات السكانية لمجلس التعاون الخليجي ، الدوحة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤ .

(١٠) استخرجت النسب من قبل الباحث بالاعتماد على التعدادات العامة للسكان للأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٤-٢٠١٠ .

(١١) فتحي محمد أبو عيانه ، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافية البشرية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٢٤٨ .

(١٢) فتحي محمد ابو عيانه ، جغرافية السكان ، ط ٥ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٥٢ .

(١٣) مصطفى خلف عبد الجواد ، دراسات في علم الاجتماع ، دار المسيرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٥٢ .

(١٤) مصطفى خلف عبد الجواد ، نفس المصدر ، ص ٢٥٥ . .

(١٥) كلثم علي الغانم ، السكان والقوى البشرية في المجتمع القطري ، مركز الو ثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، ١٩٩٦ ، ص ١٤٧ .

(١٦) ناصر عبد الرحمن فخرو ، السكان في دولة قطر (دراسة ديموغرافية) مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، عدد (٢٥) ٢٠٠٢ ، ص ١٦٢ .

(17) U.N. methods of projection the economically active population studies No. 46 . New York , 1971 , p52.

(١٨) رشود بن محمد الخريف ، القوى العاملة في المملكة العربية السعودية أبعادها المكانية وسماتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية ، بحوث جغرافية ، العدد (٤١) ، الجمعية الجغرافية السعودية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٦ .

(١٩) محجوب الفايد ، أساسيات علم السكان ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، ١٩٩٧ ، ص ١٥٥ .

- استخرجت النسب ونسبة النوع من قبل الباحث بالاعتماد على الأرقام المطلقة في جدول (٦ ، ٨).

(٢٠) فتحي محمد ابو عيانه ، سكان الإسكندرية ، دراسة ديموغرافية منهج ية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص ١٧٤.

(٢١) باسم عبد العزيز العثمان ، ملامح التغيير الديموغرافي للهجرة الوافدة لمملكة البحرين مابين تعدادي ١٩٨١-٢٠٠١ ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، العدد (١٣٥) ٢٠٠٩ ، ص٤٦.

(٢٢) منصور الراوي ، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩١ ، ص٢٢٦ .

(٢٣) مها سعد الفرج ، السمات السكانية للمرأة الكويتية العاملة خلال الفترة من عام ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٥ دراسة تحليلية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،جام عة الكويت ، العدد ١٢٩ ، ٢٠٠٨ ، ص١٢٢.